للعرض على معالى الدكتور يوسف بطرس غالى
وزير التجارة الخارجية
مع أسمى الاحترام

(إطار مبدئى مقترح)
لأجندة قومية استراتيجية طويلة الأمد للتصدير
للسنوات العشرين: ٢٠٠٣ - ٢٠٢٢
المرحلة الخمسية الأولى: ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧

٢٠٠٢/٢/٢٨

هدف الاستراتيجية: مضاعفة الصادرات مرة كل ٥ سنوات.

(إعداد)
فاروق حسنين مخلوف
مستشار اقتصادى
وزير مفوض تجارى سابق

المحتويات

مقدمة :

أولا : مبررات الاقتراح .

ثانيا : أهداف الاقتراح .

ثالثا : وسائل تطبيق الاقتراح .

رابعا : خطط وسياسات وإجراءات الاستراتيجية المقترحة .

خامسا : هياكل ونظم وتشريعات الاستراتيجية المقترحة .

سادسا : خدمات فنية واقتصادية والاستراتيجية المقترحة .

سابعا : تمويل وتدابير ومساعدات مالية فى الاستراتيجية المقترحة .

ثامنا : المصادر الخارجية لتمويل الصادرات وضمان ائتمانات التصدير - والعون المالى والفنى لقطاعات التصدير .

* ـــــــــــــــــــ *

مقدمة:

يهدف الاقتراح إلى مضاعفة صادرات مصر مرة كل خمس سنوات، عن طريق طرح وتنفيذ منظور قومى استراتيجى طويل الأمد، لمعالجة أزمة التصدير فى مصر، باعتبار أن هذه الأزمة المزمنة هى أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى الماضى والحاضر وفى المستقبل المنظور، ولها انعكاسات سلبية خطيرة على مجمل الاقتصاد المصرى وقدرته على النمو، وتلحق به أبلغ الضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة - وخاصة على كل من: التنمية، سعر صرف الجنيه المصرى، الاحتياطى النقدى الخارجى، التشغيل، الاستثمار، سوق المال، خدمة الدين، الإنتاج.

أولا - مبررات الاقتراح:

١ - تداخل وتشعب المشكلات التى تعوق التصدير، فى كافة جوانب الاقتصاد المصرى، مما يتطلب حلولا متعددة ومترابطة من نفس النوع، حتى تحقق النتائج المستهدفة.

٢ - تعدد وتنوع مسئوليات أجهزة الدولة، فى صنع السياسات واتخاذ القرارات، المؤثرة على إخفاق أو نجاح جهود التصدير، وعدم انحصارها فى جهة واحدة، مما يستلزم مشاركتها جميعا بصورة منسقة، فى ايجاد الحلول اللازمة لها.

٣ - انتشار معوقات التصدير فى كافة مراحل وعلاقات العمليات الإنتاجية (السلعية والخدمية)، مما يتحتم معه معالجتها والتغلب عليها فى كل مرحلة أو علاقة لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بالتصدير.

٤ - اختلاف آجال الحلول المطلوبة لأزمة التصدير، مما يستوجب أسلوبا منهجيا استراتيجيا ممتدا، يعالج المشكلات فى كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل.

ثانيا - الأهداف التفصيلية للاقتراح :

١ - وضع استراتيجية قومية شاملة طويلة الأجل للتصدير ، تتحدد فيها كافة المشكلات والأهداف والحلول والأولويات والوسائل .

٢ - إحداث تغيير جذرى (موضوعى وهيكلى وفنى) فى النظرة إلى التصدير ، باعتباره يشمل السلع والخدمات ، وتحديد المزايا النسبية للاقتصاد المصرى فى كل منهما ، وكيفية ومتطلبات تحويل هذه المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية ، فى إطار مجموعات مختارة من الخطوات ذات أولويات متدرجة ، تطبق على شرائح زمنية محددة .

٣ - الربط الوثيق بين تطبيق مختلف الحلول المطلوبة لمشكلات التصدير ، بصورة متزامنة ومتوازية ، لا تتناول بعضها وتؤجل البعض الآخر ، مما يزيد من تعقيد المشكلات ويحول دون تحقيق الأهداف المطلوبة ، ويبدد الجهد والوقت والموارد .

٤ - التحديد الدقيق لكافة المراحل المفصلية الحاكمة لنجاح نشاط التصدير تمهيدا لاتخاذ الاجراءات المناسبة لكل منها : تنمية الاستثمار الموجه للتصدير (التسهيلات والحوافز) ، وكفاءة العمليات الإنتاجية (التكنولوجيا والجودة والتكلفة) ، والعمليات التمويلية بحجمها ونوعياتها السابقة على الشحن واللاحقة له (تمويل استيراد المعدات والمدخلات ، وتمويل تصدير المنتجات وضمانات أثمان التصدير) ، والالتزام بشروط التعاقدات مع المستورد (المواصفات القياسية والنوعيات والتوقيت) ، والخدمات المساندة (النقل الداخلى والشحن الخارجى والتخزين والتعبئة والتغليف والترويج والتسويق والتدريب والمعلومات وغيرها) .

ثالثا - وسائل تطبيق الاقتراح :

١ - إنشاء (مجلس أعلى للتصدير) برئاسة السيد رئيس الوزراء ، تشارك فى عضويته كافة الوزرات والأجهزة الرسمية ذات العلاقة بالتصدير ، إلى جانب منظمات الأعمال ذات العلاقة ، والبنوك والمؤسسات المالية ذات الصلة ، وبعض الخبراء ومراكز البحوث . وتكون للمجلس (أمانة عامة) قوية يمكن أن تتولاها (منظمة

تنمية التجارة الخارجية) المرتقبة، التى قررت وزارة التجارة الخارجية إنشاءها وستعمل تحت رعايتها. وتكون (المنظمة) بوجه عام هى الذراع الفنية القوية للمجلس، التى تتولى الإعداد لأعماله وتقديم المقترحات والمبادرات إليه، ومتابعة التنفيذ، باعتبارها (حلقة الوصل) بين المجلس والجهات المنفذة للاستراتيجية.

٢ - يقوم (المجلس الأعلى للتصدير) بوضع الاستراتيجية القومية الشاملة للتصدير (المقترحة أعلاه)، بحيث تتحدد فيها الأهداف والوسائل والسياسات والتشريعات .... إلخ، وتتوزع فيها الأدوار. بين الدولة والقطاع الخاص والبنوك. ويشرف المجلس المذكور على تطبيق الاستراتيجية، بإصدار القرارات ووضع السياسات وتقييم التنفيذ وتذليل العقبات وتعديل المسار كلما لزم الأمر... الخ

٣ - تحديد الأجل الزمنى للاستراتيجية بـ (٢٠ سنة)، وتطبيقها بخطط مرحلية أربعة تكون مدة كل منها (٥ سنوات)، ويتحدد فى كل منها هدف مضاعفة قيمة الصادرات مرة واحدة على الأقل، وتوزيع مهام كل خطة على خمس برامج سنوية مدة كل منها (سنة). ويتم كل ذلك وفقا لطبيعة التدابير والاجراءات المطلوبة، مع ضرورة إدماج كل خطة خمسية للتصدير فى الخطط الخمسية للدولة، وفى خطط وبرامج منظمات الأعمال والبنوك، والالتزام الكامل بها، والمحاسبة والرقابة الدقيقة في التنفيذ.

٤ - توفير كل الموارد المالية والفنية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية فى كافة المجالات، سواء منها الموارد المحلية أو الخارجية، بما فى ذلك تعظيم الاستفادة من الموارد والبرامج الاقليمية الوفيرة المتاحة لتمويل الصادرات والواردات وضمانات ائتمان التصدير والاستثمار الخاص، والتى لا تستغلها مصر حتى الآن كما ينبغى، وتعريف المستفيدين المحتملين منها فى مصر، ودعم جهودهم للوصول إليها.

رابعا - خطط وسياسات وإجراءات الاستراتيجية المقترحة :

١ - وضع استراتيجية شاملة للتصدير (٢٠ سنة) ذات ٤ مراحل كل منها ٥ سنوات، وبرامج سنوية تنفيذية لها تشارك فيها بجميع مراحلها التخطيطية والتنفيذية، كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.

٢ - تبسيط وتسريع الإجراءات المنظمة لعمليات التصدير والربط فيما بينها .

٣ - تسهيل الدروباك والسماح المؤقت والتاكس ريبيت . روتينيا وزمنيا .

٤ - توسيع اتفاقيات تحرير التجارة ثنائيا وجماعيا ، مع ترتيبات حماية مؤقتة للإنتاج المحلي وإجراءات موازية لتنمية التبادل التجاري مع الأطراف المعنية في الدول والتكتلات .

٥ - ممارسة رقابة نوعية فعالة للصادرات من حيث المواصفات والجودة .

٦ - شمول خطة التنمية لمسئوليات الدولة تجاه التصدير والالتزام بأدائها .

٧ - اعتماد أسلوب الصفقات المتكافئة كسياسة ثابتة ، مدعومة بأنظمة وهياكل تنظيمية .

٨ - تحديد أولويات متدرجة للسلع التصديرية محل التركيز .

٩ - تنفيذ مشاريع قطاع خاص لمناطق حرة تصديرية استثمارية فى مصر ومناطق إقليمية مختارة .

١٠ - تطبيق سياسة انتقائية لدعم الصادرات / سلع وأسواق مختارة مبرمجة زمنيا .

١١ - تنظيم الاستفادة من المصادر الخارجية لتمويل التجارة وضمان ائتمان الصادرات .

١٢ - الاستعانة بخبرات واستشارات دولية في مجالات تمويل التجارة وضمان ائتمان التصدير (هيرمس ، كوفاس ، تينانت) ، والصفقات المتكافئة (البيوت التجارية العالمية الكبرى) Trading Houses .

١٣ - تحديد وتفعيل طرق الإفادة من (الجات) تصديريا ، مع الاستفادة من الثغرات والمرونات .

١٤ - الربط بين سياسات وأنظمة الإنتاج والاستثمار والتصدير ، من ناحية ، وبرامج تحديث الصناعة واستراتيجية تنمية الصادرات وخطط التنمية من ناحية أخرى .

١٥ - تنفيذ برامج دعم للقدرة التنافسية للمنتجات التصديرية المصرية، في مجالات الجودة والتكلفة والتنوع والتكنولوجيا ومستوى الكفاءة الإنتاجية.

خامسا - هياكل ونظم وتشريعات الاستراتيجية المقترحة :

١ - إنشاء مجلس أعلى جديد للتصدير برئاسة رئيس الوزراء.

٢ - إصدار قانون جديد متطور مبسط للتصدير.

٣ - إنشاء هيئة عليا مشتركة للصفقات المتكافئة (حفز وتنسيق) من الدولة والقطاع الخاص.

٤ - الإسراع بإقامة منظمة تنمية التجارة الخارجية / حكومة وقطاع خاص.

٥ - إنشاء مؤسسة مالية برأسمال كبير لتمويل التجارة وضمان ائتمان الصادرات.

٦ - جهاز للتسوية السريعة لمنازعات التجارة بالتوفيق والتحكيم.

٧ - إنشاء مناطق حرة خارجية (قطرية وإقليمية) للبضاعة الحاضرة والتجهيز.

٨ - أقامة مراكز تجارية خارجية متكاملة بخدمات تجارية ومصرفية شاملة.

٩ - نظام ومركز معلومات رئيسي وفعال للتجارة.

١٠ - شركات تسويق مصرية وثنائية ودولية.

١١ - تشريع وتجهيزات وتسهيلات للتجارة الإلكترونية.

١٢ - تنظيم وتنمية وحفز المشروعات الصغيرة التصديرية.

١٣ - لجنة عليا لتنظيم وتدعيم سياسات ووسائل تمويل التجارة.

١٤ - فرض عقوبات مشددة على الغش في الصادرات : المواصفات والجودة والمنشأ والتعاقدات والتوقيت. . . الخ.

١٥ - تفعيل مجالس الأعمال والغرف التجارية المشتركة في اتجاه تنمية الصادرات المصرية والتوسع في جذب الاستثمار الموجه للتصدير في مصر.

سادسا - خدمات فنية واقتصادية فى الاستراتيجية المقترحة :

١ - خطة ودراسات شاملة متدرجة للسلع والأسواق والتسويق .

٢ - شركات ملاحة إقليمية للشحن البري والبحري والجوي .

٣ - ربط أوثق للتمثيل التجاري مع قطاعات الأعمال ومهام الترويج والتسويق وتوليد ومتابعة تنفيذ الفرص التصديرية وليس مجرد الإعلام عنها .

٤ - توسيع وتطوير خطط المعارض الخارجية العامة والمتخصصة وخاصة في الأسواق المستهدفة وبيع المعروضات .

٥ - شركات عملاقة للتعبئة والتغليف / مصرية وعربية - لتطوير المنظومة الشاملة وتكنولوجيات الإنتاج للعبوات .

٦ - توفير الطرق السريعة لخدمات المعلومات التجارية الشاملة ولرفع كفاءة التصدير والتسويق .

٧ - توفير إمكانات موسعة للاستشارات التجارية الفورية .

٨ - تطوير مهام البعثات الترويجية وشمولها لتعاقدات تصديرية يتم التحضير لها مسبقا مع المتابعة المستمرة لنتائجها .

٩ - إيجاد آليات فعالة لنشر ومتابعة عمليات الفرص التجارية بين المنتجين والمصدرين والمستوردين والممولين .

١٠ - ربط عناصر التجارة والاستثمار والخدمات في عمليات الصفقات المتكافئة الحرة المركبة (المتعددة الأغراض) بمختلف نماذجها .

١١ - تطوير عمليات التعبئة والتغليف والتبريد والنقل في مواقع الإنتاج الزراعي التصديري لاختصار زمن مراحل التصدير وتجنب الفاقد في التالف .

١٢ - توفير التدريب وخدمات تطوير المؤسسات التصديرية .

١٣ - التوسع في عقد الملتقيات الترويجية للصادرات في الداخل والخارج ، بمشاركة المنتج والمصدر والمستورد معاً .

سابعا - تمويل وتدابير ومساعدات مالية فى الاستراتيجية المقترحة :

١ - تطبيق الإعفاءات الضريبية على الإنتاج التصديري ونشاطات وأرباح الصادرات .

٢ - خفض التكاليف المصرفية لعمليات التصدير .

٣ - تخصيص ميزانية دائمة وكافية للدعم والحوافز المالية للصادرات وآليات دقيقة لاستخدامها .

٤ - ربط حوافز الاستثمار بالأداء التصديري الفعلي (كمعيار وشرط للاستفادة منها) .

٥ - دعم الدولة لتكاليف دراسات السلع والأسواق والتسويق وتحديثها دوريا لخدمة المصدرين .

٦ - توفير الدولة لتكاليف العون الفني الداخلي والخارجي المساند للتصدير .

٧ - جذب وتخطيط استخدامات الموارد المالية الخارجية المتاحة لتمويل الصادرات .

٨ - توفير مورد مالي كبير لمؤسسة مقترحة لتمويل الصادرات وضمان ائتمان وتأمين التصدير لضمان التحقيق الكامل لأهدافها .

٩ - تحمل الدولة لفروق دعم فوائدتمويل الصادرات وفقا لخطط أسواق وسلع مستهدفة ومتدرجة زمنيا .

١٠ - تمويل الدولة لبرامج تعليمية وتدريبية لكوادر التصدير ، تطبق في الداخل والخارج .

١١ - تخصيص جوائز مالية وأدبية سنوية للتفوق التصديري وترسيخ ثقافة التصدير .

١٢ - نظام وصندوق لرد نسبة من التكاليف للمصدرين والمنتجين ، يستند لمعيار كلي للصادرات الفعلية كحافز لزيادة الصادرات وتوجيهها قطاعياً .

ثامنا - المصادر الخارجية لتمويل الصادرات وضمان ائتمانات التصدير - والعون المالى والفنى لقطاعات التصدير :

١ - ثلاث برامج لتمويل التجارة - البنك الاسلامى للتنمية .

٢ - برنامج تمويل التجارة العربية .

٣ - التسهيل التجارى فى صندوق النقد العربى .

٤ - برنامج ضمان ائتمان الصادرات - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

٥ - برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

٦ - البنك الافريقى للتصدير والاستيراد (أفريكزيم بانك) .

٧ - المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات - البنك الاسلامى للتنمية .

٨- برامج المعونة من الاتحاد الأوروبى / بنك الاستثمار الأوروبى :

- برنامج ميدا .

- برنامج يورمين .

- البرنامج الأوروبى لتحديث الصناعة المصرية .

٩ - بنك التنمية الافريقى - صندوق التنمية الأفريقى .

١٠ - المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص - البنك الاسلامى للتنمية .

١١ - برنامج القطاع الخاص - الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى .

١٢- مجموعة البنك الدولى - IBRD-IFC - MIGA .

* ———————— *

(إطـار مبدئى مقترح)
لأجندة قومية استراتيجية طويلة الأجل للتصدير
للسنوات العشرين : ٢٠٠٣ - ٢٠٢٢
المرحلة الخمسية الأولى : ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧

المستشار الاقتصادي
فاروق حسنين مخلوف
٢٠٠٢/١/٢٥

هدف الاستراتيجية
مضاعفة الصادرات
مرة كل ٥ سنوات

خطط وسياسات وإجراءات

١) وضع استراتيجية شاملة للتصدير (٢٠ سنة) ذات ٤ مراحل كل منها ٥ سنوات، تشارك فيها كافة الجهات المعنية.
٢) تبسيط وتسريع الإجراءات المنظمة لعمليات التصدير.
٣) تعطيل المرتبات والسماح المؤقت والتاكس ريبيت.
٤) توسيع اتفاقيات تحرير التجارة مع ترتيبات حمائية مؤقتة للإنتاج المحلي وإجراءات موازية لتنشيط التبادل التجاري.
٥) رقابة نوعية فعالة للصادرات - المواصفات والجودة.
٦) شمول خطة التنشيط لمسئوليات الدولة تجاه التصدير.
٧) اعتماد أسلوب الصفقات المتكافئة كسياسة ثابتة.
٨) تحديد أولويات متدرجة للسلع التصديرية محل التركيز.
٩) مشاريع قطاع خاص لمناطق حرة تصديرية استثمارية.
١٠) سياسة انتقائية لدعم الصادرات / سلع وأسواق مختارة.
١١) تنظيم الاستفادة من المصدر الخارجية لتمويل التجارة.
١٢) الاستعانة بخبرات واستشارات دولية في مجالات تمويل وضمان التصدير (هيرمس، كوفاس، تيانت)، والصفقات المتكافئة (البيوت التجارية العالمية الكبرى).
١٣) تحديد وتفعيل طرق الإفادة من (الجات) تصديريا.
١٤) الربط بين سياسات وأنظمة الإنتاج والاستثمار والتصدير، من ناحية، وبرامج تحديث الصناعة واستراتيجيته منه الصادرات وخطط التنمية من ناحية أخرى.
١٥) تنفيذ برامج دعم للقدرة التنافسية للمنتجات التصديرية المصرية، في مجالات الجودة والتكلفة والتنوع والتكنولوجيا ومستوى الكفاءة الإنتاجية.

هياكل ونظم وتشريعات

١) انشاء مجلس أعلى جديد للتصدير برئاسة رئيس الوزراء.
٢) اصدار قانون جديد متطور للتصدير.
٣) هيئة عليا مشتركة للصفقات المتكافئة (حفز وتنسيق).
٤) منطقة لتنمية التجارة الخارجية / حكومة وقطاع خاص.
٥) مؤسسة برأسمال كبير لتمويل التجارة وضمان الصادرات.
٦) جهاز لتسوية منازعات التجارة بالتوفيق والتحكيم.
٧) مناطق حرة خارجية قطرية وإقليمية.
٨) مراكز تجارية خارجية بخدمات تجارية ومصرفية شاملة.
٩) نظام ومركز معلومات رئيسي وفعال للتجارة.
١٠) شركات تسويق مصرية وثنائية ودولية.
١١) تشريع وتجهيزات وتسهيلات للتجارة الإلكترونية.
١٢) تنظيم وتنمية المشروعات الصغيرة التصديرية.
١٣) لجنة عليا لتنظيم وتدعيم سياسات ووسائل تمويل التجارة.
١٤) فرض عقوبات مشددة على الغش في الصادرات : المواصفات والجودة والمنشأ والتعاقدات.
١٥) تفعيل مجالس الأعمال والغرف التجارية المشتركة في اتجاه تنمية الصادرات المصرية والتوسع في الاستثمار الموجه للتصدير في مصر.

خدمات فنية واقتصادية مساندة

١) خطة ودراسات شاملة متدرجة للسلع والأسواق والتسويق.
٢) شركات ملاحة اقليمية للشحن البري والبحري والجوي.
٣) ربط أوثق للتمثيل التجاري مع قطاعات الأعمال وتنشيط الترويج والتسويق وتوليد ومتابعة الفرص التصديرية.
٤) توسيع وتطوير خطط المعارض الخارجية العامة والمتخصصة وخاصة في الأسواق المستهدفة وبرامج العروضات.
٥) شركات عملاقة للتعبئة والتغليف / مصرية وعربية - لتطوير المنظومة الشاملة وتكنولوجيات الإنتاج.
٦) توفير الطرق السريعة لخدمات المعلومات التجارية الشاملة ولرفع كفاءة التصدير والتسويق.
٧) توفير إمكانات موسعة للاستشارات التجارية الفورية.
٨) تطوير مهاد البعثات الترويجية وتمويلها لتعاقدات تصديرية يتم التحضير لها مسبقا.
٩) إيجاد آليات فعالة لنشر ومتابعة عمليات الفرص التجارية بين المنتجين والمصدرين والمستوردين.
١٠) ربط عناصر التجارة والاستثمار والخدمات في عمليات الصفقات المتكافئة المركبة (المتعددة الأغراض).
١١) تطوير عمليات التعبئة والتغليف والتبريد والنقل في مواقع الإنتاج الزراعي التصديري لاختصار زمن مراحل التصدير وتجنب الفاقد في النقل.
١٢) توفير التدريب وخدمات تطوير المؤسسات التصديرية.
١٣) التوسع في عقد الملتقيات التروجية للصادرات في الداخل والخارج، بمشاركة المنتج والمصدر والمستورد معا.

تمويل وتدابير ومساعدات مالية

١) تطبيق الإعفاءات الضريبية على الأنشطة التصديرية ونشاطات الصادرات.
٢) خفض التكاليف المصرفية لعمليات التصدير.
٣) تخصيص موازنة دائمة وكافية للدعم وأخرى المالية للصادرات وآليات دقيقة لاستخدامها.
٤) ربط حوافز الاستثمار بالأداء التصديري الفعلي (كمعيار رئيسي).
٥) دعم الدولة لتكاليف دراسات السلع والأسواق والتسويق وخدمتها دوريا لخدمة التصدير.
٦) توفير الدولة لتكاليف العرض الفني الداخلي والخارجي المتكامل للتصدير.
٧) جذب وتخطيط استخدامات الموارد المالية الخارجية المتاحة لتمويل الصادرات.
٨) توفير مورد مالي كبير لتوسيعة مقترحة لتمويل الصادرات وضمان الضمان وتأمين التصدير لضمان التحقيق الكامل لأهدافها.
٩) تحمل الدولة لفروق دعم فوائد تمويل الصادرات وفقا لخطط أسواق وسلع مستهدفة ومتدرجة زمنيا.
١٠) تمويل الدولة لبرامج تعليمية وتدريبية لكوادر التصدير في الداخل والخارج.
١١) تخصيص حوافز مالية وأدبية سنوية للمتفوق التصديري.
١٢) نظام وصندوق لرد نسبة من التكاليف للمصدرين والمنتجين، يستند لمعيار كلي للصادرات الفعلية كحافز لزيادة الصادرات وتوجيهها قطاعيا.

المصادر الخارجية لتمويل الصادرات وضمانات ائتمانات التصدير والعون المالي والفني لقطاعات التصدير

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
آليات برامج تمويل التجارة	برنامج تمويل التجارة العربية	التمويل التجاري في صندوق النقد العربي	برنامج ضمان ائتمان الصادرات	برنامج الأمم المتحدة للتنمية	البنك الافريقي للتصدير والاستيراد (افريكزيم بانك)	المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار والائتمان الصادرات	برامج الخروج من الاتحاد الاوروبي بنك الاستثمار الاوروبي	بنك التنمية الافريقي	مؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص	برنامج القطاع الخاص	مجموعة البنك الدولي
البنك الإسلامي للتنمية		صندوق النقد العربي	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار			البنك الاسلامي للتنمية		صندوق التنمية الافريقي	البنك الاسلامي للتنمية	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	IBRD IFC - MIGA

(إطار مبدئي مقترح)
لأجندة قومية استراتيجية طويلة الأجل للتصدير
للسنوات العشرين: ٢٠٠٣ - ٢٠٢٢
المرحلة الخمسية الأولى: ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧

الاستشار الاقتصادي
فاروق حسنين مخلوف
٢٠٠٢/١/٢٥

خطة استراتيجية
مضاعفة الصادرات
مرة كل ٥ سنوات

خطط وسياسات وإجراءات

١) وضع استراتيجية شاملة للتصدير (٢٠ سنة) ذات ٤ مراحل كل منها ٥ سنوات، تشارك فيها كافة الجهات المعنية.
٢) تبسيط وتسريع الإجراءات المنظمة لعمليات التصدير.
٣) تسهيل الجمارك والسماح المؤقت والتاكس ريبيت.
٤) توسيع التسهيلات لتحرير التجارة مع ترتيبات حماية مؤقتة للإنتاج المحلي وإجراءات موازية لتنمية التبادل التجاري.
٥) رقابة نوعية فعالة للصادرات - المواصفات والجودة.
٦) شمول خطة التنمية لمسئوليات الدولة تجاه التصدير.
٧) تثبيت أسلوب الصفقات المتكافئة كسياسة ثابتة.
٨) تحديد أولويات مندرجة للسلع التصديرية محل التركيز.
٩) مشاريع قطاع خاص لمناطق حرة تصديرية استثمارية.
١٠) سياسة تنافسية لدعم الصادرات / سلع وأسواق مختارة.
١١) تنظيم الاستفادة من المصادر الخارجية لتمويل التجارة.
١٢) الاستعانة بخبرات واستشارات دولية في مجالات تمويل وضمان التصدير (أكسبورس، كوفاس، تيانت)، والصفقات المتكافئة (البيوت التجارية العالمية الكبرى).
١٣) تحديد وتفعيل طرق الإفادة من (الجات) تصديريا.
١٤) الربط بين سياسات وأنظمة الإنتاج والاستثمار والتصدير، من ناحية، وبرامج تحديث الصناعة واستراتيجية تنمية الصادرات وخطط التنمية من ناحية أخرى.
١٥) تنفيذ برامج دعم للقدرة التنافسية للمنتجات التصديرية المصرية، في مجالات الجودة والتكلفة والتنوع والتكنولوجيا ومستوى الكفاءة الإنتاجية.

هياكل ونظم وتشريعات

(١) إنشاء مجلس أعلى جديد للتصدير برئاسة رئيس الوزراء.
(٢) إصدار قانون جديد متطور للتصدير.
(٣) هيئة عليا مشتركة للصفقات المتكافئة (حفز وتنسيق).
(٤) منظمة لتنمية التجارة الخارجية / حكومة/قطاع خاص.
(٥) مؤسسة برأسمال كبير لتمويل التجارة وضمان الصادرات.
(٦) جهاز لتسوية منازعات التجارة بالتوفيق والتحكيم.
(٧) مناطق حرة خارجية قطرية وإقليمية.
(٨) مراكز تجارية خارجية بخدمات تجارية ومصرفية شاملة.
(٩) نظام ومركز معلومات رئيسي وفعال للتجارة.
(١٠) شركات تسويق مصرية وثنائية ودولية.
(١١) تشريع وتجهيزات وتسهيلات للتجارة الإلكترونية.
(١٢) تنظيم وتنمية المشروعات الصغيرة التصديرية.
(١٣) لجنة عليا لتنظيم وتدعيم سياسات ووسائل تمويل التجارة.
(١٤) فرض عقوبات مشددة على الغش في الصادرات: المواصفات والجودة والمنشأ والتعاقدات.
(١٥) تفعيل مجالس الأعمال والغرف التجارية المشتركة في اتجاه تنمية الصادرات المصرية والتوسع في الاستثمار الموجه للتصدير في مصر.

خدمات فنية واقتصادية مساندة

(١) خطة ودراسات شاملة مندرجة للسلع والأسواق والتسويق.
(٢) شركات ملاحة إقليمية للشحن البري والبحري والجوي.
(٣) ربط أوثق للتسهيل التجاري مع قطاعات الأعمال ومعاهد الترويج والتسويق وتوليد ومتابعة الفرص التصديرية.
(٤) توسيع وتطوير خطط المعارض الخارجية العامة والمتخصصة وخاصة في الأسواق المستهدفة وبيع العروضات.
(٥) شركات عملاقة للتعبئة والتغليف / مصرية وعربية - لتطوير المنظومة الشاملة وتكنولوجيات الإنتاج.
(٦) توفير الطرق السريعة لخدمات المعلومات التجارية الشاملة ولرفع كفاءة التصدير والتسويق.
(٧) توفير إمكانات موسعة للاستشارات التجارية الفورية.
(٨) تطوير مهاد البعثات الترويجية وشمولها لتعاقدات تصديرية يتم التحضير لها مسبقا.
(٩) إيجاد آليات فعالة لنشر ومتابعة عمليات الفرص التجارية بين المنتجين والمصدرين والمستوردين.
(١٠) ربط عناصر التجارة والاستشار والخدمات في عمليات الصفقات المتكافئة المركبة (المتعددة الأغراض).
(١١) تطوير عمليات التعبئة والتغليف والتبريد والنقل في مواقع الإنتاج الزراعي التصديري لاختصار زمن مراحل التصدير وتجنب الفاقد في التلف.
(١٢) توفير التدريب وخدمات تطوير المؤسسات التصديرية.
(١٣) التوسع في عقد الملتقيات الترويجية للصادرات في الداخل والخارج، بمشاركة المنتج والمصدر والمستورد معا.

تمويل وتدابير ومساعدات مالية

(١) تطبيق الإعفاءات الضريبية على الإنتاج التصديري ونشاطات الصادرات.
(٢) خفض التكاليف المصرفية لعمليات التصدير.
(٣) تخصيص سيولة دائمة وكافية للدعم والحوافز المالية للصادرات وآليات دقيقة لاستخدامها.
(٤) ربط حوافز الاستشار بالأداء التصديري الفعلي (كمعيار وشرط).
(٥) دعم الدولة لتكاليف دراسات السلع والأسواق والتسويق وتحديثها دوريا لخدمة المصدرين.
(٦) توفير الدولة لتكاليف العون الفني الداخلي والخارجي المساند للتصدير.
(٧) جذب وتخطيط استخدامات الموارد المالية الخارجية المتاحة لتمويل الصادرات.
(٨) توفير مورد مالي كبير لمؤسسة مقترحة لتمويل الصادرات وضمان ائتمان وتأمين التصدير لضمان التحقيق الكامل لأهدافها.
(٩) تحمل الدولة لفروق دعم فوائد تمويل الصادرات وفقا لخطط أسواق وسلع مستهدفة ومتدرجة زمنيا.
(١٠) تمويل الدولة لبرامج تعليمية وتدريبية لكوادر التصدير في الداخل والخارج.
(١١) تخصيص جوائز مالية وأدبية سنوية للتفوق التصديري.
(١٢) نظام وصندوق لرد نسبة من التكاليف للمصدرين والمنتجين، يستند لمعيار كلي للصادرات الفعلية كحافز لزيادة الصادرات وتوجيهها قطاعياً

المصادر الخارجية لتمويل الصادرات وضمانات الائتمان التصدير والعون المالي والفني لقطاعات التصدير